TD/B/COM.1/11
15 August 1997
ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة الثانية

جنيف، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية
- ٤- طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات
- ٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

ثانياً - شروح جدول الأعمال المؤقت

البند ١- انتخاب أعضاء المكتب

١- وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية تقوم اللجنة بانتخاب رئيس وخمسة نواب للرئيس ومقرر، من بين ممثلي أعضائها، مراعية في ذلك ضرورة كفاءة التوزيع الجغرافي العادل. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي نفسه على أن يتألف مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أي أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان من القائمة باء، وعضو واحد من القائمة دال، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة).

٢- وبناء على ذلك، ووفقاً لدورة التناوب التي أقرت بعد الأونكتاد التاسع، سيكون تشكيل مكتب الدورة الثانية للجنة على النحو التالي: الرئيس من القائمة ألف (آسيا)، المقرر من القائمة دال؛ نواب الرئيس الخمسة (٣ نواب من القائمتين ألف وجيم، ونائبان من القائمة باء).

البند ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- وافقت اللجنة، في الجزء الثاني من دورتها الأولى المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ (TD/B/44/5)، المرفق الرابع) على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة، بصيغته الواردة في الفرع أولاً أعلاه.

٤- وفيما يتعلق بتنظيم عمل الدورة، تتاح للجنة خمسة أيام. ويقترح النظر في بنود جدول الأعمال وفقاً لتسلسلها، على أن تخصص الجلسة العامة الأولى، التي ستعقد يوم الاثنين ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، للمسائل الإجرائية، والبيانات الاستهلالية وبدء المناقشة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال. وستخصص الجلسة العامة الأخيرة، التي ستعقد يوم الجمعة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، لاتخاذ أي إجراء رسمي وللبندين ٧ و٨.

٥- وستعدّ الأمانة برنامجاً مفصلاً للدورة يتاح في اليوم الأول للدورة.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣- التنوع في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية

٦- سيسمح هذا البند بإعادة الحيوية إلى النقاش الخاص بالسلع الأساسية، نظراً لأن الاعتماد على السلع الأساسية ما زال شاغلاً ملحاً لعدد كبير من البلدان النامية. ويشكل التنوع في الانتاج والتجارة جزءاً لا يتجزأ من التنمية وإعادة الهيكلة الاقتصادية والتصنيع في الاقتصادات المهمشة، وبخاصة في افريقيا وأقل البلدان نمواً، وكثير منها يعتمد على السلع الأساسية. وإلى جانب الأهداف التي تنشدها استراتيجيات التنوع، مثل تحسين حصائل الصادرات وتثبيتها، قد تتيح دورة اللجنة فرصة لاستكشاف الجوانب الإنمائية لسياسة التنوع، مثل زيادة القيمة المضافة واحتجازها في البلد المصدر، وتأثير جهود التنوع على دخول المنتجين.

٧- وقد غيرت البيئة العالمية، التي تتوزع فيها إجراءات التجهيز بصورة متزايدة بين مختلف المناطق، أسلوب الحكومات وقطاع المشاريع في اتخاذ تدابير التنوع. وقد يرغب أعضاء اللجنة في تبادل الخبرات بشأن الأساليب التي تتبعها الحكومات في تكييف سياساتها التجارية والقطاعية المحلية مع هذه البيئة الجديدة، وبشأن مدى ما يروونه ضرورياً من زيادة التدابير الداعمة لتمكين البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من التنوع. وقد يشمل ذلك أيضاً مناقشة نواحي القصور في سياسة التنوع والتي ترجع، مثلاً، إلى التعارض بين أهداف السياسات.

٨- ولعل أعضاء اللجنة يرغبون أيضاً في بحث كيفية الاستفادة من مختلف أشكال التعاون بين المشاريع والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بغية تشجيع التنوع الناجح. ويمكن أن تتطرق المناقشات أيضاً إلى دور قطاع المشاريع في كل من الزراعة والصناعة، والبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والتمويل والاستثمار، والدعم المؤسسي، في تعزيز جهود التنوع وتعجيلها.

الوثائق

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

TD/B/COM.1/2

البند ٤- طرق ووسائل تحسين فرص توسيع صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات

٩- سيسمح هذا البند أولاً ببحث الفرص التي تتاح للبلدان النامية والتحديات التي تواجهها هذه البلدان في مجال توسيع التجارة في السلع في بيئة ما بعد جولة أوروغواي. وقد توفر القطاعات التي سجلت فيها بعض البلدان النامية أداءً تصديرياً يتسم بالدينامية مؤشراً لفرص التصدير إلى الأسواق الدولية للبلدان النامية الأخرى. ولهذا يمكن تحديد هذه القطاعات، مع مراعاة أن القطاعات المتسمة بالدينامية قد تتباين تبعاً لمستوى نمو بلدان نامية بعينها. وينبغي في الوقت ذاته، استرعاء الانتباه إلى العقبات التي ما زالت تمنع عدداً كبيراً من البلدان النامية من الاستفادة المثلى من الفرص التجارية الجديدة، مثل الحواجز التي تعترض الوصول إلى الأسواق والمعوقات في جانب العرض.

١٠- فضلا عن ذلك، سيسمح هذا البند ببحث طرق ووسائل تعزيز قدرة البلدان النامية على تصدير الخدمات. وتشمل المسائل التي يمكن بحثها في هذا الصدد الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال تقديم الخدمات إلى الأسواق العالمية، وأهمية وضع استراتيجيات تصديرية محكمة، ودور التكنولوجيات الحديثة في توفير الخدمات، وتحسين الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات. وأخيراً، سيسمح هذا البند ببحث إمكانية القيام بمبادرات في المستقبل لتحسين فرص التصدير المتاحة للبلدان النامية.

الوثائق

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

TD/B/COM.1/13

البند ٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة

١١- تقضي الفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378) بأن تقدم الهيئات الفرعية تقارير عن المسائل التقنية التي تناقش على مستوى الخبراء إلى اللجنة الأم التي يمكن لها أن تحيل تلك التقارير إلى المجلس حسب الاقتضاء. وتنظر اللجنة في نتائجها وتناقش الآثار المترتبة في مجال السياسات العامة. ويتعين على اللجنة، عند الاقتضاء، أن تتيح نتائج اجتماعات الخبراء لساخر اللجان ذات الصلة.

الوثائق

تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعزيز قدرة البلدان النامية وتوسيع صادراتها في قطاع الخدمات الصحية

TD/B/COM.1/7

TD/B/COM.1/EM.1/3

تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتنوع الرأسي في قطاع تجهيز الأغذية في البلدان النامية^(١)

تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتدابير الإيجابية لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما بتحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف^(١)

تقرير اجتماع الخبراء المعني بالآثار التجارية والاستثمارية لمعايير الإدارة البيئية، ولا سيما المعيار ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، على البلدان النامية^(١)

(١) لم يكن رمز هذا التقرير متاحاً عند إعداد هذه الوثيقة.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

البند ٦-

١٢- عملاً بالمادة ٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية، ستقدم الأمانة أثناء الدورة مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الثالثة للجنة.

١٣- ووفقاً للمقرر المتخذ في الأونكتاد التاسع (الفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية")، يجوز للجنة عقد اجتماعات للخبراء قصيرة المدة، لا تتجاوز ثلاثة أيام، بغية الاستفادة من مستوى أعلى من الخبرة التقنية. وينبغي أن تحصل اجتماعات الخبراء من اللجنة الأم على اختصاصات محددة بدقة. وفي ضوء جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة، يتوقع أن تتخذ اللجنة قراراً بشأن اجتماعات الخبراء التي ستعقد خلال عام ١٩٩٨.

البند ٧- مسائل أخرى

البند ٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

١٤- سيُعتمد تقرير اللجنة في الجلسة العامة الختامية للدورة الثانية وسيرفع إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه.

- - - - -